Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 4 (2025) • P: 38 - 23
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The Sustainable US Strategy for Leading the International System

Asst-Prof. Shadi Sameer Ewadia
Vice President for Administrative & Financial Affairs | University of Palestine | Palestine
Faculty of Graduate Studies, Faculty of Media & Information Technology | University of Palestine | Palestine

Received: 31/01/2025
Revised: 16/02/2025
Accepted: 10/03/2025
Published: 30/04/2025

* Corresponding author: s.ewida@up.edu.ps

Citation: Ewadia, SH. S. (2025). The Sustainable US Strategy for Leading the International System. *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(4), 23 – 38. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E020225

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aims to shed light on the US strategy to maintain its sustainable leadership of the international system and its pivotal role in shaping regional conflicts and interactions. To achieve this, the United States has formulated its strategy in a way that enhances its future leadership role, based on the conviction that the current international system is a product of purely American design, which necessitates its continued leadership and control. This strategy reflects the extent of US confidence in its ability to provide effective strategic management, especially in light of the fundamental transformations that the world witnessed after the collapse of the bipolar system, and the US took advantage of these transformations to consolidate a unipolar system under its direct leadership.

The study also addresses the importance of the sustainable role of the US leadership in maintaining the stability of international peace to serve its vital interests, as it plays a key role in directing international policies in line with its strategy, strengthening its relations with its international allies and supporting the stability of the international system. Accordingly, the study emphasizes that the continuation of US leadership contributes to strengthening and sustaining its leadership position and its effective role in controlling the management of global affairs.

The study relied on a descriptive and analytical approach and reached a set of conclusions, most notably that the sustainable strategy of the United States of America is based on long-term policies aimed at ensuring the continuity of its leading position in the international system, despite the potential challenges posed by future transformations in this system.

Keywords: US strategy, strategic sustainability, international system, international leadership .

الاستراتيجية الأَمريكية المستدامة لقيادة النظام الدولي

الأستاذ المساعد / شادي سمير عويضة
نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية | جامعة فلسطين | فلسطين
كلية الدراسات العليا وكلية الاعلام وتكنولوجيا المعلومات | جامعة فلسطين | فلسطين

المستخلص: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجية الأمريكية في الحفاظ على قيادتها المستدامة للنظام الدولي، ودورها المحوري في تشكيل الصراعات والتفاعلات الإقليمية، ولتحقيق ذلك، صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها بما يعزز دورها القيادي المستقبلي، مستندةً إلى قناعة بأن النظام الدولي الحالي هو نتاج تصميم أمريكي بحت، مما يوجب استمرارها في موقع القيادة والسيطرة، هذه الاستراتيجية تعكس مدى ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في قدرتها على تقديم إدارة استراتيجية فعالة، لا سيما في ظل التحولات الجوهرية التي شهدها العالم عقب انهيار النظام الثنائي القطبية، وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه التحولات لترسيخ نظام أحادي القطبية تحت قيادتها المباشرة.

كما تتناول الدراسة أهمية الدور المستدام للقيادة الأمريكية في الحفاظ على استقرار السلم الدولي بما يخدم مصالحها الحيوية، فهي تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه السياسات الدولية بما يتماشى مع استراتيجيتها، ومما يعزز علاقاتها مع حلفائها الدوليين ويدعم استقرار النظام الدولي. وعليه، تؤكد الدراسة أن استمرار القيادة الأمريكية يسهم في تعزيز واستدامة موقعها القيادي ودورها الفاعل في التحكم والسيطرة في إدارة الشؤون العالمية.

اعتمدت الدراسة في توضيح ذلك، على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها أن الاستراتيجية المستدامة للولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على سياسات طويلة الأمد تهدف إلى ضمان استمرارية موقعها الريادي في النظام الدولي، وذلك على الرغم من التحديات المحتملة التي قد تفرضها التحولات المستقبلية في هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية، الاستدامة الاستراتيجية، النظام الدولي، القيادة الدولية.

مقدمة:

لا شك أن فهم الاستراتيجية الأمريكية المستدامة في قيادة النظام الدولي وتحليل أهميتها في ظل المشهد العالمي المتغير باستمرار يتطلب إدراكًا عميقًا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام. كما يواجه النظام العالمي الليبرالي، الذي أُسس بعد الحرب العالمية الثانية، تحديات متزايدة من مجموعة متنوعة من القوى العظمى، بما في ذلك الحكومات الاستبدادية القوية والحركات الأصولية المناهضة لليبرالية، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية العالمية بعيدة المدى التي ساهمت في عودة المنافسة بين القوى العظمى. على سبيل المثال، في أوروبا، قامت روسيا بشن أول غزو عبر الحدود (لأوكرانيا) منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي شرق آسيا، تسعى الصين لتعزيز قوتها العسكرية وتحقيق الهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية، مما يهدد استقرار المنطقة. أما في الشرق الأوسط، فتواصل إيران توسيع نفوذها من خلال السيطرة على مزيد من الأراضي، عدى عن التحالف والتعاون فيما بين إيران وروسيا والصين. فخلال فترة الحرب الباردة، كان الخوف من الاتحاد السوفيتي والشيوعية الدولية له دور كبير في دفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو أداء دور عالمي فعال، من خلال تركيز استراتيجيتها على دعم نظام عالمي يرتكز على أسس اقتصادية، سياسية، واستراتيجية تم تدعيمها بشكل أكبر بعد تحولات عام 1989. لذلك، يسعى الأمريكيون في الوقت الراهن للحفاظ على هذا النظام الدولي القائم من خلال تعبئة قوتهم الهائلة ونفوذهم لمواجهة التحديات والمنافسين الحتميين. من هنا، يعد الحفاظ على استراتيجية القيادة الأمريكية للنظام الدولي أمرًا بالغ الأهمية ضمن العقيدة الأمريكية لتعزيز الأمن والرخاء وقيم الحرية. ويتم ذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية: الأمن، الاقتصاد، والترويج للمبادئ الديمقراطية الأمريكية.

مشكلة الدراسة:

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات جسيمة نتيجة التحولات السريعة على المستويات الدولية والإقليمية، خاصة مع بروز قوى عظمى جديدة مثل الصين، لا سيما أن هذه التغيرات تستدعي ضرورة تبني استراتيجيات شاملة للتعامل مع التحديات في مجالات الأمن، الاقتصاد، الطاقة، والبيئة. وفي هذا السياق، ظهرت الاستراتيجية الأمريكية المستدامة كمنهج لمواجهة تلك التحديات وتعزيز دورها في قيادة النظام الدولي. ومع ذلك، يثار جدل حول مدى فاعلية هذه الاستراتيجية في توفير إطار مستدام يعزز القيادة والنفوذ الأمريكي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في النظام الدولي، ساعية من وراء ذلك إلى الحفاظ على بقاء هيمنتها. ومع استمرار صعود قوى جديدة، تركز الخطط الاستراتيجية الأمريكية بشكل مكثف على تعزيز قيادتها العالمية لمواجهة التحديات المتزايدة.

لذلك، تتمحور الإشكالية الأساسية حول التأثيرات الناتجة عن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، حيث تمكنت من تحقيق مكاسب ملموسة في مجالات حيوية متعددة، لكنها في الوقت ذاته أدت إلى تداعيات غير متوازنة في مجالات أخرى، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في استراتيجياتها التقليدية بهدف تحقيق توازن أفضل بين مصالحها الوطنية ومصالح الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، تواجه الهيمنة الأمريكية تحديات متزايدة من قِبَل قوى كبرى تسعى لتعزيز دورها في النظام الدولي، مما يستلزم إعادة صياغة نهجها لضمان الحفاظ على مكانتها وضمان قيادتها المستدامة لهذا النظام.

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى فاعلية الاستراتيجية الأمريكية المستدامة لقيادة النظام الدولي والحفاظ على مكانتها في ظل المتغيرات العالمية؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية لا بد من الإجابة عليها وهي:

1- ما الأسس التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية للقيادة الدولية؟
2- ما الأدوات والوسائل التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية لاستدامة قياداتها على الصعيد الدولي؟
3- ما الركائز الأساسية لاستدامة القيادة الأمريكية للنظام الدولي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تفسير وتقييم المنظور الاستراتيجي الأَمريكي لقيادة النظام الدولي.
2. تبيان وتحديد العوامل التي تؤثر في الاستراتيجية الأمريكية لقيادة النظام الدولي.
3. تحليل أسس الاستدامة الاستراتيجية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي.

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أهمية فهم الاستراتيجية الأمريكية المستدامة في تشكيل وقيادة النظام الدولي، خاصة في ظل التنافس المتزايد بين القوى العظمى الصاعدة التي تسعى لإيجاد مكانة ودور لها في هذا النظام مثل الصين وروسيا. وتتجلى أهمية الدراسة لاستشراف قدرة

الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على قيادتها وسط هذه المنافسة، من خلال تحليل الأدوار والآليات التي تعتمدها لتعزيز استدامتها، كما تسهم الدراسة في سد الفجوة في الأدبيات السياسية العربية المتعلقة بهذا الموضوع، مما يساعد على فهم تأثير التنافس الدولي على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** بهدف جمع المعلومات والبيانات اللازمة لتكوين فكرة واضحة عن مشكلة الدراسة، وللوصول إلى وصف وتحليل وتفسير الاستراتيجيات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمراريتها في قيادة النظام الدولي وتحقيق تحييد فعال لمنافسيها الإقليميين والدوليين. مع تسليط الضوء على طبيعة الإمكانات والقدرات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمرار هيمنتها على النظام الدولي.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول/ المنظور الاستراتيجي الأَمريكي لقيادة النظام الدولي.

المحور الثاني/ الخطوط الاسترشادية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي.

المحور الثالث/أسس استدامة الاستراتيجية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي.

المحور الأول : المنظور الاستراتيجي الأَمريكي لقيادة النظام الدولي

غنيّ عن البيان أن طبيعة النظام الدولي تقوم على مجموعة من التحالفات المشتركة، إذ أنه يتألف من ثلاثة أنماط رئيسية تُسهم في ديمومته واستقراره واستمراريته، النمط الأول يتصف بتوازن القوى بين الدول الفاعلة، والثاني يتميز بقيادة دولة مهيمنة تتحكم في مسار النظام، أما النمط الثالث فيقوم على إدارة العلاقات والتفاعلات بتوافق بين مختلف الأطراف المكونة له بالإضافة إلى ذلك، يحتوي النظام الدولي على مجموعة من المؤسسات والمنظمات التي تؤسس قواعد ومعايير وهياكل منظمة تساهم في تنسيق العلاقات بين الدول وتتنوع هذه المنظمات بين رسمية، مثل : (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، مجلس الأمن، ومنظمة الصحة العالمية)، وغير الرسمية مثل:(مجموعة العشرين ومجموعة البريكس)، بالإضافة للمنظمات الأخرى، مثل: (منظمة حلف شمال الأطلسي (لناتو) ومنظمة شنغهاي للتعاون)، والتي تمثل جميعها جزءاً أساسياً من شبكة التفاعلات داخل هذا النظام، هذه التفاعلات تعكس طبيعة العلاقات الدولية التي غالباً ما تخضع لتأثير الدولة القائدة لهذا النظام .

وعليه لا بد من توضيح أسس المنظور الاستراتيجي الأمريكي لقيادة النظام الدولي:

أولاً: الإدارة الاستراتيجية الأَمريكية تجاه قيادة النظام الدولي.

يتسم النظام الدولي الحالي بالهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، حيث تتحكم في القضايا الدولية الرئيسية التي ترتبط بمصالحها الاستراتيجية، في المقابل، تتيح واشنطن مجالًا لبعض الدول للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الأقل حساسية بالنسبة لمصالحها، وتنسق مع حلفائها بشأن القضايا ذات العلاقة المحدودة بمصالحها الحيوية، ومع ذلك، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات كبيرة في الحفاظ على نظام عالمي يحمي مصالحها، خاصة في ظل تنامي نفوذ قوى مثل روسيا والصين وإيران، التي تسعى لعرقلة النظام الدولي الليبرالي بقيمه المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، لذا تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بأن استقرار النظام الدولي واستمراريته يستوجبان بناء أسس واضحة تقوم على مبادئ العدالة وتوزيع السلطة بين الدول على نحو عادل، بغض النظر عن أحجامها ونفوذها، ومع ذلك، يبقى تطبيق هذه المبادئ مرتبطًا باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة النظام الدولي، وكيفية ترجمتها لهذه الرؤية لتحقيق توازن بين مصالحها ومصالح الأطراف الأخرى.(مازار، وآخرون،2017، 57)

ثانيًا: النهج الأَمريكي لقيادة النظام الدولي.

من الجدير ذكره أن واضعي الاستراتيجية الأمريكية سعوا في البداية إلى تبني نهج عالمي للنظام الدولي، نظامٍ لم يعتمد على تصورات تفصل بين أوروبا، شرق آسيا، وما أصبح يُعرف لاحقًا بـ"العالم الثالث"، ومع تصاعد ضغوط الحرب الباردة، استجاب هؤلاء الخبراء بطرقٍ ابتعدت عن مبادئ القيادة العالمية التي وُضعت في البداية، إذ واجه الاستراتيجيون الأمريكيون معضلة أساسية تمثلت في أنه لضمان الظروف المناسبة للتحديث والإصلاحات التي أرادوا دعمها خلال مرحلة إنهاء الاستعمار، كان عليهم أولاً التصدي للتغيرات التي فرضها السوفييت، والتي

اتخذت اتجاهًا معاكسًا. هذه المعضلة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذ سلسلة من التدخلات بهدف "إعادة تشكيل" وضبط "النظام" السياسي والاقتصادي خارج إطار "العالم الغربي"، وهو ما اعتبره البعض عاملاً رئيسياً في تشكّل مفهوم "العالم الثالث" .(Cohrs, 2018)

علاوة على ذلك، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها ونهجها وخططها المتعلقة بعلاقاتها مع دول العالم على بناء شراكات تعاونية وتطوير خيارات إيجابية بالتعاون مع الحلفاء الدوليين والشركاء والمنظمات الدولية، لا سيما أن هذا النهج يهدف إلى تعزيز المبادئ المشتركة لدعم نظام عالمي حر ومفتوح يتماشى مع تحقيق مصالحها وأهدافها، بما في ذلك فرض السيطرة والتحكم على مختلف التفاعلات المرتبطة بتوجيه وقيادة النظام الدولي، وتتنوع هذه الاستراتيجيات بين التركيز على منطقتي المحيطين الهادئ والهندي، ومنطقة الشرق الأوسط، إلى جانب مواجهة ومحاصرة التوسع الصيني الذي يمثل منافساً لها.(وزارة الخارجية الأمريكية ،2020)

ومن هذا المنطلق، سعى الاستراتيجيون الأمريكيون على تطوير نهج مستدام يضمن للولايات المتحدة دور الريادة في النظام الدولي، يظهر هذا من خلال كونها القوة العالمية الوحيدة التي تتمتع بسيطرة واضحة على النظام الدولي، مدعومة بانتشار واسع لنفوذها العسكري الذي يغطي مختلف أرجاء العالم، كما تضطلع بدور أساسي في مجالات التجارة والصناعة العالمية، إلى جانب ذلك، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة جذب سياسية وثقافية يُشار إليها بـ"القوة الناعمة"، مما يعزز نفوذها في المؤسسات الدولية بشكل كبير، هذه العوامل مجتمعة تؤكد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقائد متميز للنظام الدولي، حيث تعجز أي دولة أخرى عن مضاهاة إنجازاتها. Daalder &Lindsay, (2003,29)

ثالثًا: مكانيزمات الاستر اتيجية الأَمريكية تجاه النظام الدولي.

تتزايد الفجوة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى بشكل ملحوظ، إذ يشهد الإنفاق الدفاعي تراجعًا في أغلب الدول بينما يتصاعد بوتيرة ملحوظة في الولايات المتحدة، حاليًا، يتخطى الإنفاق الدفاعي الأمريكي ميزانية وزارة الدفاع الصينية بأكملها، علاوة على ذلك، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على تحمل تكاليف نظامها الدفاعي المتقدم بشكل أكبر، حيث بلغت ميزانية الدفاع خلال فترة حكم الرئيس الأسبق(بوش الابن) حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى يفوق بنحو ضعفين ونصف ما كان عليه أثناء الحرب الباردة، هذا الوضع يعكس التحدي الكبير الذي تواجهه أي دولة أو مجموعة دول في محاولة التنافس عسكريًا مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تخطي تفوقها. (Daalder &Lindsay, 2003,29)

أما من الناحية الاقتصادية، يواجه الاقتصاد الأمريكي تحديات في الحفاظ على تفوقه على منافسيه، وقد يتراجع خلفهم، رغم القوة الكبيرة للاقتصاد الأمريكي وتأثيره على الاقتصاد العالمي، إلا أنه استطاع الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتعزيز إنتاجيته وبراعته في تحقيق المكاسب، في المقابل، تعاني أوروبا واليابان من تحديات ديموغرافية بسبب شيخوخة السكان، مما قد يؤدي إلى نقص في القوى العاملة وزيادة الضغوط المالية، لذلك يُعتبر الاقتصاد أساس ركيزة القوة في العلاقات الدولية، لأنه يلعب دوراً مهماً في تمويل القدرات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية والاستثمارية، مما يؤثر ذلك على حركة التجارة والاستثمار عالمياً.(أليسون ،2021)

لذلك، فإن الخبراء الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية يرون ضرورة توسيع نطاق تركيزها ليشمل مصالح عالمية بدلاً من الاكتفاء بمصالحها الخاصة، لأنها تواجه تحديًا كبيرًا من الصين، التي تتمتع بموارد وإمكانات تجعلها تنمو بسرعة أكبر من الولايات المتحدة، مما يسبب قلقًا لدى صناع هذه الاستراتيجية، وفي هذا السياق، يسعى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء أنظمة دولية جديدة تقلل من الاعتماد على القوة العسكرية والاقتصادية في النظام الدولي، مع استخدام استراتيجية متكاملة في مواجهة الصعود الصيني الذي سيغير شكل النظام العالمي في حال نجاحه، مع التركيز على استخدام القوة الناعمة لتعزيز وفرض استدامة السيطرة الأمريكية على قيادة النظام الدولي.(المنشاوي ،2021)

وأمام ذلك كله نرى، أن استدامة القوة الأمريكية تعتمد على إيمان الآخرين بأنها تسعى لتحقيق مصالحهم إلى جانب مصالحها الخاصة، فعقب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الجهود لإنشاء مؤسسات أممية مثل: (الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي)، بالإضافة إلى أنظمة لتعزيز الاقتصاد والتنمية مثل:(خطة مارشال ونظام بريتون وودز النقدي، والاتفاقية العامة للتجارة)، لقد ساهمت هذه المؤسسات والاتفاقيات في تعزيز القوة الأمريكية وتوسيعها بطريقة عادت بالنفع على جميع الأطراف المعنية لكن التحدي الراهن الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية هو الاستمرار في تحقيق هذا الهدف حاليًا .

ر ابعًا: العمليات الأَمريكية لإدارة النظام الدولي.

يواصل الخبراء الاستراتيجيون في الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز مكانتها العالمية من خلال استثمار الفرص المتاحة ومعالجة الأزمات التي تهدد الاستقرار في المستقبل، إذ يتركز التوجه الاستراتيجي الراهن على تقوية السياسة الخارجية ووضع رؤية شاملة للأمن القومي، بهدف تجديد مصادر القوة الأمريكية لمواجهة التحديات والمنافسة على الساحة الدولية، وفي هذا السياق، يقوم هؤلاء الخبراء بدراسة الروابط

بين التطورات العالمية وتحركات الولايات المتحدة، لتحديد الأولويات التي تعكس قيمها الأساسية وتعزز نفوذها الدولي، ويمكن ملاحظة هذا النهج من خلال بعض المبادرات مثل: العمل على منع إيران من امتلاك سلاح نووي، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تداعيات تغير المناخ، وعليه، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا إلى صياغة استراتيجية جديدة تستند إلى دروس الماضي، بما يمكّنها من الحفاظ على موقعها القيادي عالميًا والاستجابة بفعالية للتحديات القادمة. (U.S. Mission to France, 2003)

تسعى القيادة الأمريكية على استقطاب دول مؤثرة لتعزيز التوازن العالمي بما يخدم مصالحها، وهو هدف أكثر تعقيدًا مقارنة بفترة الحرب الباردة لأن قدرتها تعتمد على الصمود والاستمرارية على التعاون الدولي، حيث أصبح من الواضح أن مواجهة التحديات العالمية تتجاوز إمكانات أي دولة بمفردها، وفي ظل اختلاف أولويات الدول الحليفة، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترميم الثقة بمؤسساتها الديمقراطية وإحياء مشروعها المتمثل في نشر القيم الديمقراطية الليبرالية ومناهضة العنصرية لا سيما أن الهدف من ذلك هو استعادة موقعها كقوة قيادية في النظام العالمي الجديد، خاصة في ظل المنافسة المتصاعدة من الصين وعودة روسيا إلى المشهد العالمي.(أليسون ،2021)

وبناء على ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية حالياً على تعزيز الأمن الصحي العالمي من خلال استثمار الدروس المستفادة والبناء على النجاحات السابقة في هذا المجال. (U.S. Mission to France, 2003) في الوقت ذاته، يركز الاقتصاد الأمريكي على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكاملة التي تشمل تأمين إمدادات الطاقة الأجنبية، وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وخفض تكاليف السلع للمستهلكين وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي، إلى جانب مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية واعتماد سياسات اقتصادية تسهم في بناء نظام أكثر استقرارًا وشمولية، وتؤثر في صياغة هذه الاستراتيجية جهات متعددة، مثل مجموعات المصالح الاقتصادية والعرقية وتلك المهتمة بحقوق الإنسان، مما يبرز الطبيعة التشاركية لهذه العملية، وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي ومستشاريه يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه السياسات، فإن الكونغرس والمحاكم والأحزاب السياسية ومجموعات المصالح تلعب أدوارًا مؤثرة لا سيما أن الهدف الأساسي لهذه الجهود هو الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي. W.w. Norton company, 2021,p113).

وتأسيسًا على ذلك يمكن لنا القول إن التحدي الأكبر والحاسم أمام صانعي عمليات الاستراتيجية الأَمريكية في الولايات المتحدة الأَمريكية هو تعلم كيفية تطوير تصاميم سلام متعددة الأطراف وتعاونية مستنيرة تاريخيًا، بالإضافة إلى كيفية ممارسة وإضفاء الشرعية والقبول الدولي على الهيمنة الأَمريكية الليبرالية، بالإضافة لكيفية العمل والتشاور مع المختصين والخبراء في النظام الدولي الذي يطمحون إلى إنشائه واستدامة السيطرة عليه.

المحور الثاني: الخطوط الاسترشادية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي

صدر عن البيت الأبيض ما يُعرف بوثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي، والتي تناولت توجهات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن في قيادة النظام الدولي، إذ ركزت الوثيقة بشكل خاص على التحديات التي تمثلها الصين، باعتبارها تهديدًا استراتيجيًا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة العالمية، كما تناولت قضايا عالمية بارزة كجائحة كورونا والتغير المناخي، مع التشديد على الترابط العميق بين مصير الولايات المتحدة وتطورات الأحداث الدولية، وأكدت الوثيقة على أهمية تعزيز الديمقراطية ومواجهة القوى المنافسة مثل:(روسيا والصين)، ومنحت الوثيقة مساحة لقضايا الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى أهمية العمل على حلول سلمية للأزمات القائمة في المنطقة، استندت هذه الاستراتيجية إلى بعدين رئيسيين: البعد الداخلي، والبعد الخارجي.(فرج،2021)

أولاً: البعد الداخلي:

لا شك أن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى ترتكز على توجيه سلوك الدولة نحو تحقيق أهداف محددة، وهي نتاج لعملية متكاملة من صنع القرار وصياغة السياسات التي تُبنى على محفزات بيئة النظام الدولي، وتتأثر هذه العملية بجملة من العوامل المتداخلة، من بينها تصورات القادة، الثقافة الاستراتيجية، وطبيعة العلاقة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المحلي، وتعتبر أهم المتغيرات المؤثرة في صياغة الاستراتيجية الكبرى هي البيئة الدولية، والقوة الوطنية للدولة، لذلك، تُبنى الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة من خلال دور وتأثير مؤسسات صياغة استراتيجية الأمن القومي، التي تعمل على التكيف مع هذه المتغيرات المعقدة والمتداخلة التالية: (Barrick ,2019,p2).

1- إعادة بناء الداخل الأَمريكي:

إن استعادة الولايات المتحدة الأمريكية لدورها العالمي يتطلب إعادة تفعيل شراكاتها الدولية التي تأثرت سلباً خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب (2017-2021)، كما أن إعادة بناء الداخل الأمريكي تُعد ضرورة ملحة، وذلك يشمل تحديث وتطوير القدرات العسكرية، تعزيز وتنمية الاقتصاد، واستعادة الثقة في الديمقراطية، هذه الجهود تُعتبر ركائز أساسية لتعزيز العلاقات مع الحلفاء ومواجهة

المنافسين والتحديات العالمية، في المقابل يؤكد الرئيس الأسبق(جو بايدن) قدرة الولايات المتحدة الأمريكية لخوض المنافسة على الساحة الدولية من خلال التركيز على إعادة البناء والتنظيم الداخلي بصورة فعالة.(عبد العاطي،2021)

2- العمليات الموحدة لمؤسسات الدولة:

لا بد من التأكيد على أن نجاح العمليات الموحدة يعتمد على وجود قيادة مركزية فعالة قادرة على نشر القوة بسرعة في أي مكان حول العالم، وذلك وفقًا لما ورد في "مفاهيم كابستون للعمليات الموحدة 2020"، لا سيما أن القوات الأمريكية تتميز بتفوقها وقدراتها القتالية التي تهدف إلى حماية مصالحها داخليًا وخارجيًا وتعزيز السيطرة الدولية، فقدرتها على التنسيق واستخدام أحدث الأسلحة المتطورة تساعدها في ذلك فضلا عما تتيحه الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة من تجهيز القوات وإرسالها إلى مناطق الأزمات باستخدام تحالفات عسكرية مدروسة وشبكات إمداد متقدمة، كما يعزز التقدم التكنولوجي من فعالية استراتيجياتها الدفاعية والهجومية بفضل شبكات معلومات آمنة وإمداد لوجستي دولي وأنظمة قيادة قابلة للتكيف مع كافة المتغيرات الدولية، علاوة على ذلك، تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية بحزم مع أي حركة تمرد تناقض استراتيجياتها الدولية، مما يدعم مفهوم الضربة الوقائية ويُرسخ دورها كقوة عالمية ذات تأثير واسع.(العساف ،2008، 243-244)

3- توفير الموارد والمتطلبات لتنفيذ تلك الاستراتيجية:

يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية توفير المتطلبات والموارد الضرورية للعمليات التشغيلية والبرامج المرتبطة بها على مستويات متعددة إذ يجب التركيز على تعزيز الابتكار والإبداع، وتطوير القيادة الأخلاقية، وبناء ثقافة تنظيمية فعالة فضلا على أن مؤسسة الدفاع تعتمد على التخطيط القائم على الموارد المتاحة وتحسين الكفاءة لضمان مستوى عالٍ من الجاهزية وصولا لليقظة الدولية، كما تؤكد القيادة العسكرية الأمريكية التزامها بتعزيز القدرات التشغيلية وتطوير الخصائص الأساسية للقوات لمواجهة التحديات، مع التركيز على تحديد التهديدات وتعزيز الجاهزية الشاملة من خلال إعداد الخطط والعقائد العسكرية التي تتماشى مع القيم الوطنية، من هذا المنطلق، ينبغي أن تتميز أي وثيقة استراتيجية تُعدّ بالصراحة والواقعية، مع مراعاة حساسيتها وأهميتها مما يضمن لصناع القرار إطاراً واضحاً يستند إلى معلومات دقيقة وبيانات موثوقة يتم دراستها بعناية، مما يعزز اتخاذ قرارات مستنيرة تصب في مصلحة تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية.(القصاص ،2015)

4- اندماج السياسة الداخلية بالسياسات الخارجية الأَمريكية:

ركزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جو بايدن) على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام من خلال تعزيز الاستثمار، الابتكار، وخلق فرص عمل برواتب مجزية، مع تشجيع التنافسية المحلية وإعادة بناء سلاسل التوريد الأمريكية لا سيما أن هذه الأولويات تبلورت في أول خطاب له حول السياسة الداخلية والخارجية في 4 فبراير 2020، حيث أوضح بايدن أن الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية أصبح غير واضح، مشددًا على ضرورة التركيز على القضايا الداخلية كأولوية قبل التحرك على الساحة الدولية، واستندت فلسفة بايدن إلى مبدأ توافق المصالح الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة مع احتياجات الطبقة الوسطى، إذ تلعب السياسات الخارجية دورًا مباشرًا في تحسين مستويات دخل الأفراد والعائلات، وأكد تقرير صادر عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، أعده فريق خبراء من بينهم (جيك سوليفان)، أن القوة الأمريكية على المستوى الدولي تعتمد بشكل أساسي على قوتها الداخلية، كما أبرز التقرير أهمية توسيع الطبقة الوسطى والمحافظة عليها كدعامة جوهرية للبلاد، الأمر الذي يستوجب من صانعي القرار تبني استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الثقة داخليًا وخارجيًا.(عبد العاطي ،2021)

5- تهيئة إطار العمل المشترك:

تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي توضح الدور المهم والمتنوع لمؤسسات الحكومة الاتحادية، خاصة وزارات الدفاع والخارجية والأمن الداخلي، في صياغة الاستراتيجية وتوجيه الأنشطة بشكل متكامل. ومع ذلك، قد تواجه هذه العملية تحديات بسبب اختلاف المصالح والقدرات بين المؤسسات. (Claude,2019) كما يتم التركيز على تعزيز دور المؤسسات الإعلامية المرتبطة بالسلطة التنفيذية والكونغرس والشعب الأمريكي، بهدف توضيح أهداف الاستراتيجية للرأي العام الأمريكي ولتحقيق ذلك، تحتاج الإدارات الأمريكية، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، إلى توفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك، مما يتطلب مفاوضات مع الكونغرس والوزارات لتحديد المخصصات المالية لدعم الأنشطة والمشاريع المخطط لها. (Stolberg,2012)

وبالبناء على ما تقدم نرى بأن الاستراتيجية الأمريكية لقيادة النظام الدولي تهدف إلى تحقيق توازن في التنافس مع الصين وروسيا، مع الحفاظ على التحالفات التقليدية ومعالجة التحديات العالمية من خلال تعزيز التعاون متعدد الأطراف. ومع ذلك، يبقى نجاحها مرهونًا بقدرتها على التغلب على الانقسامات الداخلية واعتماد سياسات ديناميكية تستجيب للتحولات الجيوسياسية والتكنولوجية المتسارعة.

ثانيًا: البعد الخارجي:

تأثرت العلاقات الدولية بشكل ملحوظ بالتطورات السريعة، مما دفع الاستراتيجية الأمريكية إلى التركيز على أسس واضحة للتعامل مع هذه التغيرات إذ تشمل هذه الأسس إعادة ترتيب التوازنات بين الفاعلين الدوليين وصعود فاعلين جدد، بالإضافة إلى تعزيز التحالفات والشراكات وإعادة تشكيل موازين القوى في النظام العالمي، مع التركيز على أهمية المجالات الاقتصادية وقطاع الطاقة والتكنولوجيا، خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي أصبح يتفوق على القوة العسكرية والديموغرافية.(جواد ،2019، 273) من هنا، يُعتبر الجيوبوليتيك لأي مجتمع تجسيدًا للثقافة السياسية التي تتأثر بموقعه الجغرافي، حيث يمثل إطارًا هندسيًا يوجه السياسة الخارجية للدول، فهو يقدم تفسيرًا لتحركاتها وسلوكياتها في سياق علاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى رسم سياستها تجاه العالم المحيط وتأثيرها المتبادل معه، كما يلعب دورًا في صياغة السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع، مع تقليل الأزمات والمخاطر التي قد تواجهها.(عبد السلام،2019، 19)

وبناءً عليه سنتطرق لمجموعة من النقاط التي تتعلق بهذا الشأن، وهي على النحو التالي:

1- الاستراتيجية الأَمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ:

بحلول الستينيات من القرن الماضي، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المعايير لاستراتيجيتها، تضمنت ثلاثة أجزاء رئيسية مترابطة:

أ. الجانب العسكري: الذي تمت صياغته بشكل خاص لطمأنه الحلفاء واحتوائهم.

ب. الجانب الاقتصادي: ركّز على دمج الدول الأخرى في المؤسسات والأسواق الاقتصادية والتجارية التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعدادها وتصميمها.

ج. الجانب الأمني: تمحور حول منع انتشار الأسلحة النووية، وتثبيت الالتزامات الأمنية الأساسية بحيث تبقى ثابتة حتى في مواجهة الأزمات والتحديات.

لذلك بعد انتهاء الحرب الباردة، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تنسيق قوتها والتزاماتها لضمان أمنها وأمن حلفائها عالميا لذلك اعتمدت هذه الاستراتيجية على مفهوم "القيادة"، حيث تعتبر العوامل الهيكلية الدولية من المحركات الرئيسية لها إذ أن تاريخ الاستراتيجية الأمريكية يظهر أن تقليص النفقات والتكيف لتحقيق التوازن بين القدرات والالتزامات يسهمان في استقرارها، مع التركيز على القوة الاقتصادية والقدرات العسكرية . (Porter,2018)

وتجدر الإشارةأن الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت في البداية استراتيجية بسيطة تجاه منطقة المحيط الهادئ، لكن مع تزايد النفوذ الصيني والدور الاقتصادي المتنامي لدول آسيا، أعادت واشنطن النظر في سياستها الخارجية فبدأت في تطوير استراتيجية تركز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ معًا، مما جعل الدول الآسيوية تلعب دورًا محوريًا في استراتيجيتها العالمية، لاسيما أن هذا التوجه أصبح أكثر أهمية مع ظهور تحديات جديدة لنفوذ واشنطن في شرق البحر المتوسط، لذا، يعمل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على وضع استراتيجية شاملة لتعزيز الاستقرار وحماية المصالح الأمريكية وحلفائها في آسيا، وسط منافسة استراتيجية متزايدة مع الصين. (Balanche,2018)

2- استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وبدائلها للدول الأوروبية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استراتيجيتها الكبرى إلى مواجهة التحديات الناتجة عن النفوذ المتزايد لروسيا والصين، كما وتهدف هذه الاستراتيجية إلى استعادة النشاط وتعزيز الحضور الدولي، مع التركيز على تحقيق الأمن القومي عبر ثلاث ركائز: السياسة، الاقتصاد، والأمن لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترسيخ نظام عالمي مستقر يخدم مصالحها، مع مراعاة مصالح حلفائها لضمان التوازن والاستقرار.(Kagan,2016)

وتجدر الإشارة إلى، أن تراجع الاقتصاد الأمريكي في ثمانينيات القرن الماضي، مع ظهور استراتيجيات تكنولوجية لاستعادة القيادة العالمية، أثر بشكل كبير على العلاقات الأمريكية الأوروبية مما أدى هذا التراجع إلى ضعف الاقتصاد الأمريكي على المدى الطويل، بينما شهدت أوروبا واليابان نمواً سريعاً، في هذا السياق، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة لتعزيز الاستقلال السياسي لأوروبا وتعزيز التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية حيث ركزت هذه الاستراتيجية على إعادة تنظيم العلاقات مع أوروبا من خلال إدخال تقنيات حديثة في القطاعات الاقتصادية والعسكرية، فكانت القوة الاقتصادية والقيادة التكنولوجية من أهم دعامات الهيمنة الأمريكية، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توفير قيادة فعالة تتماشى مع الاقتصاد العالمي المتسارع، مدعومة بأسواق مفتوحة واستقرار نقدي، هذه المقاربة لم تكن تهدف فقط إلى دعم النظام العالمي المهيمن، بل ركزت أيضًا على تعزيز المكانة الاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة، ترسيخًا لدورها كقائدة للنظام الاقتصادي العالمي وفق استراتيجية تُكرّس سيطرتها على مستقبل القيادة الدولية.(Pianta,1988)

3- استراتيجية حرب النجوم التكنولوجية:

تجدر الإشارة إن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إعادة خلق "فجوة" عسكرية وتقنية مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة، من خلال تعزيز قيادتها التكنولوجية وقدرتها الصناعية، هذه الجهود تهدف إلى استعادة الهيمنة على النظام الدولي وكان من بين الاستراتيجيات المطروحة، هو التفكير في "إصلاح" تكنولوجي حديث لتحقيق تفوق جديد أمام منافسيها الدوليين.(Pianta,1988) وفي هذا الإطار، أُعيد إحياء فكرة حرب النجوم أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) في عام 1983، والتي تضمنت تطوير نظام دفاعي صاروخي متقدم لحماية الولايات المتحدة الأمريكية من الهجمات الصاروخية الباليستية، فهي تهدف بذلك تقليل النتائج والتأثيرات العسكرية لصالح الأسلحة النووية.(أحمد ، علي ،1988، 8-9)

على الرغم من استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في التفوق كقوة رائدة في القطاع التكنولوجي، فإنها تواجه تحديات ناجمة عن التباين في وجهات النظر بين صناع القرار بشأن الأولويات الاستراتيجية، في الوقت نفسه، تتسارع وتيرة صعود الصين كأحد أبرز المنافسين الدوليين، إذ تتركز المنافسة التكنولوجية بين القوى الكبرى في ثلاثة مجالات رئيسية: تكنولوجيا الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وفي سبيل التصدي لتنامي النفوذ الصيني، تعمل الإدارة الأمريكية على تعزيز الأبحاث التقنية في هذه المجالات، وقد أعاد مجلس الأمن القومي هيكلة نفسه للتعامل مع القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا، كما عيّن الرئيس السابق (جو بايدن) جيك سوليفان مستشارًا للأمن القومي مع وضع التكنولوجيا في صدارة الأولويات، بالإضافة إلى تعيين مدير رفيع المستوى للإشراف على هذا الملف، بهدف استعادة الديناميكية التي مكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير وادي السيليكون خلال حقبة الحرب الباردة، لتكون في مواجهة الصين المنافسة الجديدة.(الرسالة،2021) وعليه، ستستمر في أداء أدوارها المحورية التي تسهم في حسم نتائج هذا التنافس، مع بقاء التطور الاستراتيجي التكنولوجي العنصر الأكثر تأثيراً في رسم ملامح النظام الدولي المقبل.(عودة،2021)

وبناء على ما تقدم نشير إلى أن التنافس والصراع الدولي بين القوى الكبرى يدفعها لتطوير سياسات واستراتيجيات تعزز من تفوقها في مجال صناعة تكنولوجيا الفضاء ذات الطابع العسكري، وتبرز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بمساعيها لإثبات قوتها الاستراتيجية من خلال التكنولوجيا المتقدمة، مستغلة الابتكار التقني كأداة فاعلة في إدارة العلاقات الدولية، مع التركيز على توجيه التطورات التقنية بما يضمن لها قيادة مستدامة ومهيمنة لا منافس لها في قيادة النظام الدولي.

4- ردع إيران والدبلوماسية الهادئة.

غني عن البيان، تُعد إيران واحدة من أبرز القوى المؤثرة في المنطقة، الأمر الذي جعلها محط أنظار الإدارات الأمريكية المتلاحقة لذلك، اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بشكل كبير على مكانتها الجيوسياسية التي جعلتها طرفًا يصعب تجاهله، ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية على متابعة البرنامج النووي الإيراني فحسب، بل لعبت دورًا في المساهمة بتأسيسه ففي مراحل معينة، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تساهلاً تجاه مستوى التسلح النووي الإيراني، خاصة حينما لم تكن إيران تُعتبر خصمًا مباشراً، بل كانت تُسهم في دعم التوازن الاستراتيجي لصالح المصالح الأمريكية، وهذا يعكس غياب التوتر المستمر في مسار العلاقات التاريخية بين البلدين.(فرج،2021)

لذلك لا بد من التأكيد على أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تتسم بتوترات مستمرة على مدى الأربعين عامًا الماضية. رغم توقعات الحفاظ على علاقات وثيقة مع حلفاء الشرق الأوسط، فإن سياسة بادين تجاه المنطقة أثرت بشكل كبير على استراتيجيته تجاه إيران. من المتوقع أن يشهد الخطاب السياسي تغييرات ملحوظة، مع اتباع نهج أكثر توازنًا في العلاقات المستقبلية، وذلك بسبب تقليص الانخراط المباشر للولايات المتحدة في قضايا غير ضرورية وتحويل التركيز نحو مواجهة النفوذ المتزايد للصين. (احميدان،2020)

فبعد تولي الرئيس الأمريكي السابق (جو بادين) السلطة، أصبح الملف الإيراني من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم التركيز على البرنامج النووي الإيراني والأنشطة المزعزعة للاستقرار، واعتمدت الاستراتيجية على الوسائل الدبلوماسية(الرشيدي ،2013) التي تتركز في جوهرها تجاه القضايا الاقتصادية، والعمل على تخفيف العقوبات، مع البدء في مفاوضات حول بعض القضايا الإقليمية والاستراتيجية، وفق مبدأ "العودة المتوازنة" مع إيران، لذلك أي تحرك دبلوماسي يقوم به (جو بادين) تجاه إيران، سيؤثر بشكل مؤكد على ميزان القوى في المنطقة وسلوك الفاعلين في السياسة الدولية والتوازن الاجتماعي في إيران، لأَن المحور الرئيس في عقيدة الرئيس(بادين) تجاه إيران، هو التوازن الإقليمي والاستراتيجي.(عبد القادر ،2021) الذي سيكون وفق معطيات الدبلوماسية الأَمريكية، وبموازاة الوجود العسكري الأَمريكي بالمنطقة بهدف الردع، لا سيما أن الاستراتيجية الأمريكية تعتبر أن إيران وكوريا الشمالية من القوى الإقليمية الفاعلة التي تسعى للحصول على قدرات تؤثر على توازن القوى في المنطقة، مما يشكل تهديدًا لشركاء الولايات المتحدة الأمريكية ويزعزع الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، فإن التطورات المستقبلية هي التي ستحدد استراتيجية التعامل مع هذه المعطيات. (فرج،2021)

وبناء على ما سبق نرى بأن الأمريكيون يسعون إلى تعزيز سياسة الردع ضد إيران عبر استراتيجية ترتكز على فرض العقوبات كوسيلة للضغط، خاصة بعد أن شجعت سياسة ضبط النفس السابقة طهران على اتخاذ خطوات دون اعتبار للإرادة الأمريكية، وبالرغم من المخاوف

من احتمالات التصعيد المبالغ فيه، خصوصًا أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعاملتا مع التهديد الإيراني لعقود دون التورط في (حرب إقليمية شاملة)، لا سيما أن التطورات الأخيرة تشير إلى وجود رغبة لدى جميع الأطراف في تجنب انزلاق الأوضاع نحو صراع أوسع.

5- استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط:

تعد منطقة الشرق الأوسط محورية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتمد واشنطن على محددات رئيسية لصياغة سياساتها تجاه دول العالم لا سيما أن هذه الاستراتيجيات تُستخدم لتحقيق الأهداف والمصالح القومية، خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، فقد أدى انهيار التوازنات التقليدية إلى هيمنة أمريكية وظهور أنماط سياسية جديدة، تشمل العلاقات بين الدول وتفاعلات المجتمعات داخل الدول. (أمين، وآخرون،2004، 7)

وعليه فقد سلطت وثيقة الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي الضوء على أهمية منطقة الشرق الأوسط ضمن استراتيجيتها العالمية التي تتضمن التزامًا بضمان أمن إسرائيل وتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة، إلى جانب استعادة الدور الأميركي كجهة داعمة لحل الدولتين بشكل عملي، كما تركز على تعزيز التعاون مع حلفائها في المنطقة لمواجهة التهديدات الإيرانية والتركية.(Biden,2021)

وبالبناء على ما تقدم، تؤكد الإدارة الأمريكية، وفقًا لوثيقة الأمن القومي الأميركي، أنها لن تمنح شركاءها في الشرق الأوسط حرية كاملة في تنفيذ سياسات تتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية لذلك سعت إدارة بادين إلى إعادة تنظيم القواعد العسكرية ونقاط التمركز للجيش الأمريكي في المنطقة، مع تحديد حجم وإمكانات القوات بما يتناسب مع استراتيجيتها بما يحقق أهداف والجود العسكري الذي يكفل لها القضاء على الشبكات الإرهابية، وردع التهديدات الإيرانية، وحماية المصالح الحيوية الأمريكية.(Biden,2021)

واستنادًا لما سبق يتضح لنا: بأن الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن تحول في نهجها من خوض الحروب بشكل مباشر إلى التركيز على التكنولوجيا المتطورة، في السابق، كانت الاستراتيجية تعتمد على القوة والانتشار والردع، ولكن مع التطور التكنولوجي، تم الانتقال نحو تصنيع أسلحة ومعدات ذكية، هذا التحول يتطلب الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية المتطورة، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بها، مثل إمكانية الوصول إليها والتلاعب بها، بل واختراقها، وتعطيلها بشكل كامل، لذلك أصبحت الأنشطة في الفضاء السيبراني تمثل الساحة الجديدة للحروب التكنولوجية المعاصرة على المستوى العالمي.

المحور الثالث: أسس استدامة الاستراتيجية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي

تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في إطار استراتيجيتها لاستدامة قيادتها للنظام الدولي في التركيز على منافسة القوى العظمى، ولكن بطريقة تعطي الأولوية لإعادة بناء البنية الأمنية الأَمريكية، وقابلية التشغيل البيني للتحالف الأَمريكي، بحيث يكون الموقف الدفاعي الجديد ضد الصين ليس كمنافس عسكري، ولكن كمنافس من الناحية الدبلوماسية، ويتحقق ذلك من خلال إعادة بناء المؤسسات الدولية، ومعالجة قضايا الأمن البشري، وعدم المساواة في الدخل العالمي، والأمن السيبراني، وتغير المناخ، لذلك فإن الاستراتيجية العسكرية هي مخطط لترجمة القوة العسكرية إلى أهداف سياسية، بمعنى أن كل استراتيجية عسكرية تعبر عن نظرية النصر، بحيث تحمل النظرية منطقًا تنافسيًا، يصف ما ينتج عن القوة العسكرية، والمواجهات المحتملة، وأفضل طريقة لتوظيف القوات لتحقيق أهداف الأمن القومي المتوافقة مع المصالح السياسية وبشكل أبسط، فإن ذلك يعني وضع إطارًا للمشكلة، ووصف المستقبل المفضل المرجو الوصول إليه، ومن ثم تحديد كيفية استغلال الدولة للموارد المتاحة للوصول إلى هذا المستقبل المرجو.(Packard, Jensen, 2020)

ومن أجل تحليل الاستدامة الأمريكية لقيادة النظام الدولي لا بد من التطرق إلى:

أولا: البيئة الاستراتيجية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي:

لا شك أن عالمنا اليوم يتسم بالتعقيد والتغير السريع في البيئة الاستراتيجية، نتيجة لعوامل عديدة أبرزها العولمة، انتشار التكنولوجيا، والتحولات الديموغرافية، فالعولمة تؤثر على مختلف جوانب النشاط البشري، حيث أصبح تدفق الأفراد والمنتجات والمعلومات عبر الحدود سريعًا وعلى نطاق غير مسبوق، هذا التدفق، رغم مساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية، يفاقم في الوقت ذاته التوترات المجتمعية، والتنافس على الموارد، وحالات عدم الاستقرار السياسي في الوقت نفسه تستفيد الدول من تبادل المعلومات لتعزيز قدراتها العسكرية، مما يشكل تحديًا للتفوق التكنولوجي الأمريكي في مجالات مثل الإنذار المبكر والضربات الدقيقة حيث تواجه الاستراتيجية العسكرية الأمريكية عدة تحديات رئيسية، تشمل التغيرات الديموغرافية، الأزمات الاقتصادية المتزايدة، والانقسامات الاجتماعية العميقة. The United States Military's Contribution to National Security,2015)

ولعله من المفيد أن نؤكد بأَن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الصين تسعى لتحقيق أهداف تتعارض مع استراتيجيتها ومصالحها العالمية، حيث تهدف الصين إلى أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رائدة في منطقة آسيا وتسعى لتشكيل عالم يتماشى مع رؤيتها، مما يمنحها حق النقض على القرارات الاقتصادية والدبلوماسية للدول الأخرى فضلا عن سعيها إلى تحديث قدراتها العسكرية وتعزيز نفوذها

الاقتصادي، مما يفرض على الدول المجاورة إعادة ترتيب علاقاتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لصالح الصين ومع استمرار صعودها الاقتصادي والعسكري، والتقدم والمنافسة في تكنولوجيا الذكاء الصناعي، تركز الصين على تحقيق الهيمنة الإقليمية والدولية وتقليص الوجود الأمريكي، مع ضمان عدم تدخل الدول المجاورة في مصالحها، مثل اليابان وتايلاند.(النقر،2009، 49)

وفي نفس الوقت تسعى روسيا إلى استخدام حق النقض (الفيتو) بطرق غير مباشرة على الدول المحيطة بها بهدف الحد من نفوذ حلف شمال الأطلسي وإعادة تشكيل الهياكل الأمنية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط بما يخدم مصالحها ويتضح ذلك من خلال أساليب تستهدف تقويض العمليات الديمقراطية في دول مثل جورجيا، وشبه جزيرة القرم، وشرق أوكرانيا، إلى جانب العمل على تحديث ترسانتها النووية. في المقابل، ترتكز الاستراتيجية العسكرية الأمريكية على التصدي لهذه التدخلات وتعزيز استقرار دول المنطقة، مع التأكيد على أهمية تحقيق الشفافية في العلاقات العسكرية الإقليمية.(Department of Defense, 2018)

لذلك، تزداد البيئة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تعقيدًا، إذ تشهد الساحة الدولية تحديات للنظام العالمي وعودة المنافسة بين القوى الكبرى لا سيما أن هذا الواقع يفرض ضرورة إجراء تقييم دقيق للتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، خاصة مع بروز قوى تعديلية مثل الصين، التي تُعد منافسًا محتملاً نظرًا لنموها الاقتصادي السريع ونهجها الدفاعي النشط، بناءً على ذلك، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة احتواء متوازنة تمزج بين أساليب الترغيب والترهيب والضغط لحماية مصالحها وتعزيز نفوذها. (شعراوي،2018، 65)

وعليه نرى أن الهدف الأساسي للاستراتيجية الدفاعية الأمريكية يتمثل في تعزيز الشفافية في العلاقات العسكرية الدولية ويتحقق ذلك عبر تطوير استراتيجية الدفاع الوطني وتوسيع نطاق الاستثمار في التحالفات، ما يعزز من قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها على الساحة الدولية. كما يبرز أهمية استعادة الميزة التنافسية الأمريكية من خلال بناء قوة مشتركة تتميز بالمرونة والابتكار السريع، بالتعاون الوثيق مع الحلفاء والشركاء المؤثرين لا سيما أن هذا النهج المتكامل، الذي يجمع بين تحديث القدرات العسكرية وتعزيز التحالفات، يسهم في ردع قوى مثل الصين وروسيا عن تحدي النظام الدولي، ويقوي قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة نظام تحالف عالمي مستدام ومؤثر.

ثانيًا: الأبعاد الحيوية لتعزيز الاستدامة الاستراتيجية الأَمريكية لقيادة النظام الدولي:

وفي هذا الإطار لا بد من الحديث عن مجموعة من الأَبعاد الحيوية التي تسهم في تعزيز استدامة الاستراتيجية الأَمريكية لبقاء قيادتها للنظام الدولي وهي على النحو التالي:

1- البعد الأمني لقيادة النظام الدولي:

تسعى القيادة الأمريكية على تعزيز نفوذها في مناطق مختلفة تمتد من الشرق الأوسط إلى آسيا وأوروبا وإفريقيا، حيث يظهر التاريخ أن تراجع الدور الأمريكي يمنح فرصة لقوى مثل روسيا والصين للتوسع إذ ترتكز الاستراتيجية الأمريكية على الحفاظ على جيش قوي وتوافر الموارد كحد أدنى لتحقيق أهدافها التي تهدف إلى قيادة النظام الدولي ودعم استقرار العالم. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام أدوات متنوعة تشمل الدبلوماسية، والمساعدات الخارجية، والبرامج الثقافية، إضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بهدف بناء عالم أكثر أمناً وترسيخ دورها القيادي في النظام العالمي. (Kyl, Lieberman, 2016)

2- البعد العسكري لقيادة النظام الدولي:

تجدر الإشارة إلى إن وزارة الدفاع الأَمريكية تعمل على تعزيز الحضور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية وضمان الحفاظ على توازن القوى لصالحها، مع إعطاء أولوية خاصة للمنافسة الاستراتيجية مع كل من الصين وروسيا ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر استثمارات طويلة الأمد للتصدي للتحديات المتزايدة التي تهدد أمن الولايات المتحدة، بما في ذلك التهديدات الناتجة عن كوريا الشمالية وإيران، إضافة إلى ذلك، تستمر الوزارة في جهودها لردع الأنظمة التي لا تلتزم بالرؤية الدولية الأمريكية والتي تمثل مصدر إزعاج، مع السعي لتعزيز الأمن والاستقرار، كما تركز على اعتماد نهج أكثر استدامة لسيطرتها على النظام الدولي.

وتتمثل أهم أهداف استراتيجية الدفاع الأَمريكي فيما يلي:

1. الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي عالميًا وفي المناطق الاستراتيجية، مع ردع الخصوم عن تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة.
2. دعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها.
3. ضمان توازن قوى إقليمي يصب في مصلحة واشنطن في مناطق المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا والشرق الأوسط.
4. منع الخصوم والجهات غير الحكومية من امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.
5. إعاقة الإرهابيين عن شن أو دعم هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو شركائها وحلفائها.
6. الحفاظ على انفتاح وحرية الأسواق والقطاعات المشتركة في الاقتصاد العالمي.

7. بناء قاعدة متقدمة للابتكار في مجال الأمن القومي للقرن الحادي والعشرين، تدعم كفاءة الإدارة وتعزز الأمن واستدامة الموارد المالية والطبيعة.(Department of Defense, 2018)

3- البعد الاقتصادي لقيادة النظام الدولي:

جدير بالذكر تسعى الاستراتيجية الوطنية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع التنافسية في ظل التحديات الناتجة عن تزايد المنافسة العالمية لذلك، تركز هذه الاستراتيجية على الدور المحوري للتغير التكنولوجي في تعزيز النمو، حيث يُعد الابتكار التكنولوجي عاملًا تقليديًا محركًا للازدهار الاقتصادي في البلاد، كما تهدف الاستراتيجية إلى دعم السياسات الحالية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي أكبر وتعزيز مكانة الاقتصاد الأمريكي عالميًا، مع الحرص على تحقيق عائدات اجتماعية ملموسة من النمو، مما يحسن مستويات المعيشة العامة كما وتشير الخطة أيضًا إلى التحولات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الأمريكي، بدءًا من عصر النشاط الزراعي إلى الريادة الصناعية، رغم التحديات المتمثلة في النمو السكاني المتزايد.(Landau, Rosenberg, 1988, 159)

وناهيك عن ذلك، تركز الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال وسائل غير مباشرة، حيث ينعكس نموها الاقتصادي بشكل إيجابي على الدول الأخرى، وخصوصاً الاقتصادات الناشئة، فهي تمتلك أكبر اقتصاد عالمي، مساهِمةً بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي وخُمس الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب ذلك، يُعد الدولار الأمريكي العملة الأكثر تداولاً في التجارة الدولية. إذ تؤدي التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية إلى تأثيرات ملحوظة على المؤشرات المالية العالمية، وفي المقابل، يلعب الاقتصاد العالمي دوراً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تمتد أنشطتها خارج حدودها، بالإضافة للشركات التابعة للشركات الأجنبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تلعب دوراً بارزا أيضًا، إذ أنها تمثل جزءاً كبيراً من معدلات الإنتاج والتوظيف، وتسهم بشكل ملموس في تعزيز التجارة الحرة عبر الحدود، إلى جانب تأثيرها على التدفقات النقدية والمالية، فضلاً عن دورها في دعم رسملة سوق الأوراق المالية.(Stocker, Others, 2017)

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استراتيجيتها إلى تعزيز هيمنتها على الاقتصاد العالمي عبر تعزيز تجارة الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى نشر أدوات مالية لدعم الانتعاش الاقتصادي، اذ تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم المصدرين والمستثمرين الأمريكيين في الخارج واستعادة حركة النقل الدولي والسفر، مما يسهم في تحقيق نمو سريع للاقتصاد الأمريكي، كما تركز على الإبداع والتكنولوجيا، حيث تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكبر ثلاث اقتصادات وأكثرها ابتكارًا على مستوى العالم.(Thompson, 2016)

واستخلاصًا لما سبق نرى أن القيادة العالمية القوية للولايات المتحدة قد ساهمت في إنشاء نظام اقتصادي دولي متكامل. يعتبر الاقتصاد أداة رئيسية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية وتحقيق أهدافها، حيث يدعم الاقتصاد القوي قدرات الدول الأخرى. وقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية جهود إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مما ساهم في بناء نظام اقتصادي عالمي، يتطلب ذلك قيادة أمريكية متطورة ومبدعة لضمان استمرارية النظام الاقتصادي الدولي المستدام، بما يحافظ على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها.

ثالثًا: الاستر اتيجية الأميركية تجاه الدول الفاعلة دوليًا:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز وجودها وتأثيرها في أوروبا بسبب التحركات الروسية، مما يدفعها لتبني سياسة قائمة على القوة في القارة. في الوقت نفسه، تركز واشنطن اهتمامها الاستراتيجي على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع إعادة ضبط القوى في أوروبا وتعزيز السيطرة على الموارد في الشرق الأوسط وتستند هذه الاستراتيجية إلى الترابط الجيوسياسي بين هذه المناطق الثلاث، حيث أدركت واشنطن خلال الحرب الباردة أهمية الحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط لضمان إمدادات الطاقة لحلفائها في أوروبا وشرق آسيا، مما يعد شرطًا أساسيًا لأمن وازدهار النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، في المقابل تستمر دول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية في الاعتماد على النفط من منطقة الشرق الأوسط، مما يجعل النفوذ الأمريكي في المنطقة عنصرًا استراتيجيًا مهمًا يؤثر على ديناميكيات آسيا والمحيط الهادئ، وفي الوقت نفسه، تلعب أوروبا دورًا حيويًا كمركز لمبادرات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال تقديم دعم دبلوماسي وعملياتي لذلك، تستند استراتيجية واشنطن الأوروبية إلى مواجهة التهديدات الإقليمية المتزايدة، لكنها تعتمد أيضًا على أدوات واستراتيجيات جيوسياسية عالمية، كما تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا وتحقيق توازن بين القيادة الأمريكية ودور حلف شمال الأطلسي، مما يدعم رؤية أمريكا طويلة الأمد في القارة.(Simón, 2016)

ومن البديهي أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مكثف على الإكراه العسكري والاقتصادي في الشرق الأوسط وغيرها من الدول المنتجة للطاقة حول العالم، يعكس دورها المتنامي كمصدر رئيسي للنفط والغاز الطبيعي المسال لذلك، ترى واشنطن أن التحدي الأكبر لاستراتيجيتها في المنطقة، خاصة مع بروز إيران وحلفائها الإقليميين، يكمن في فقدان السيطرة على الموارد الطاقوية في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع باحتياطيات ضخمة من موارد الطاقة، ولذلك، فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية لا يقتصر

على "حماية" إمدادات الطاقة لتلبية احتياجات صناعاتها فحسب، بل يمتد إلى ضمان سيطرتها على أسعار الطاقة والتحكم بها، مما يجعلها أداة فعالة للتأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما أن هذا الدور يُعزز مكانتها في إطار استراتيجيتها الكبرى للهيمنة على النظام الدولي وترسيخ قيادتها المستدامة له.(Mills, 2019)

لذلك نرى، بأن الاستراتيجية الأمريكية تتميز بمرونتها وقدرتها على التطور، إذ تتفاعل بشكل ديناميكي مع التغيرات الجيوسياسية والتحديات المستجدة بالإضافة، فهي تعتمد على نهج متوازن يجمع بين التعاون والمنافسة والاحتواء في تعاملها مع الدول المؤثرة، بما يتماشى مع مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية لا سيما أن واشنطن تركز على تعزيز أمنها القومي، وحماية مصالحها الاقتصادية، وترسيخ حضورها ونفوذها في الساحة الجيوسياسية العالمية.

رابعًا: الاستراتيجية الأمريكية للحفاظ على قيادتها للنظام الدولي:

تجدر الاشارة إلى أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى لم يقتصر على عوامل مادية بحتة، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، بل استند أيضًا إلى ركائز أخرى، مثل القدرات البشرية والثقافية والسياسية، مما منحها تأثيرًا فعالًا في الساحة الدولية. (الناصري،2000، 15) فالنظام الدولي المعاصر، يظهر أنه يمر بمرحلة انتقالية لا تتسم بوجود قطب واحد يسيطر سيطرة مطلقة، بل هناك قطب رئيسي يمارس هيمنة نسبية إلى جانب الأقطاب الأخرى. (الغريب،2008، 251)

واستنادًا لما سبق، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 20% من الناتج الاقتصادي العالمي، كما ويُعد الدولار الأمريكي العملة الأساسية المستخدمة في أكثر من نصف احتياطيات النقد الأجنبي والتجارة الدولية، هذا الوضع المميز للدولار يُعزى إلى اتفاقية بريتون وودز لعام 1944، التي عززت مكانته بشكل كبير، خاصة بعد فك ارتباطه بالذهب في عام 1971،ويُوصف الدولار بأنه "امتياز باهظ"، حيث يمنح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على تمويل العجز التجاري بسهولة وتجنب أزمات ميزان المدفوعات، إضافة إلى ذلك، تؤدي السياسات النقدية الأمريكية، مثل التيسير الكمي، دورًا مهمًا في التأثير على قيمة الدولار وزيادة تنافسية الاقتصاد الأمريكي، كما تتجلى القوة الحقيقية للدولار في ارتباطه بآليات العقوبات، المدعومة بتشريعات دولية مثل قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية،وقانون التجارة مع العدو، وقانون باتريوت لواشنطن، بتسليح تدفقات المدفوعات.(Das, 2018)

لذلك، لا بد من التأكيد على إن مجرد التهديد بالمقاضاة يمكن أن يزعزع الاستقرار المالي، والتجارة، وأسواق العملات، ويعطل بشكل فعال أنشطة غير الأَمريكيين، كالصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران، من خلال فرض العقوبات الدولية عليهم، والتوقف عن التعامل مع بعض شركاتهم العملاقة، مما يعرض تلك الدول لخسائر كبيرة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها الاستمرار في استخدام الدولار للمساعدة في تحقيق أهدافها التجارية والمالية والاقتصادية والجيوسياسية، إلى حد كبير خارج قيود القوانين والمؤسسات الدولية، ودون الحاجة إلى اللجوء لحملات عسكرية فوضوية لا يمكن التنبؤ بها، وكما قال (جون كونالي جونيور) وزير خزانة الرئيس الأَمريكي الأَسبق (ريتشارد نيكسون) في عام 1971م، الدولار: هو "عملتنا ، ولكنه مشكلتكم". (Das, 2018)

واستنادًا لما سبق، فقد عززت إدارة الرئيس الأَمريكي السابق (جو بايدن) ونائبه (كامالا هاريس) بمنح الأولوية لإعادة ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي كقائد للنظام الدولي، من خلال الانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تمثل أساسًا للعمل المشترك من أَجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومواءمة هذه الأهداف بشكل وثيق مع الأهداف المبكرة للإدارات الأَمريكية المتعاقبة، بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد وإنشاء مجتمعات سلمية وشاملة. (Cordell, 2021)

لذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز موقعها العالمي من خلال مواءمة أولويات إدارتها مع نهج تنموي يركز على العدالة والحوكمة ودعم الدول الهشة. (Global Sustainable Development, 2019) لا سيما أن إدارة الرئيس السابق(بايدن) أكدت أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية، يعكس رؤية طموحة تدعم القيادة الأمريكية في النظام الدولي، خاصة في ظل الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، يهدف هذا الهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة، وتأسيس مؤسسات فعّالة وقابلة للمساءلة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016)

وبالتالي، يُقاس التقدم في بناء الهياكل المشتركة من خلال مؤشرات ترتبط بالحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وتعزيز المؤسسات على مختلف مستويات الحكم الرشيد إذ يتميز هذا القياس بالتركيز على الطبيعة السياسة الجوهرية لتلك المؤسسات وقدرتها على التحفيز، مما يجعله أداة حاسمة يمكن عبرها تعزيز وترسيخ الاستراتيجية الأمريكية المستدامة في سبيل الهيمنة على النظام العالمي، وفي هذا السياق، تعهّدت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جو بايدن) بإعادة الانخراط في الأنظمة والمعايير الدولية، بما يشمل إطار عمل أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف رقم 16،لأن هذا التوجه يهدف إلى تمكين الإدارات الأمريكية من تعزيز منصّة عالمية تدعم المعايير والممارسات الأمريكية المشتركة على نطاق واسع، من أجل تحقيق الاستدامة الاستراتيجية الأمريكية لقيادة النظام الدولي. (Cordell, 2021)

لذلك نرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد واحدة من أبرز القوى المؤثرة في النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين. فهي تلعب دورًا رئيسيًا في صياغة السياسات الاستراتيجية على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية عالميًا، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أسست الولايات المتحدة الأمريكية نظامًا دوليًا متشابكًا يرتكز على المؤسسات الدولية والمبادئ الليبرالية بما يخدم مصالحها الحيوية، وعلى الرغم من الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للبيئة الاستراتيجية الأمريكية، والنهج السياسي الذي تبنته لتعزيز ريادتها على الساحة الدولية على مر العقود، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تحولات جيوسياسية واقتصادية وتكنولوجية سريعة تؤثر بعمق على النظام العالمي وتعيد تشكيل المشهد الدولي بشكل مستمر.

الخاتمة

تكتسب دراسة استدامة الاستراتيجية الأمريكية لقيادة النظام الدولي محورًا بالغ الأهمية لفهم السياسة العالمية، خصوصًا في ظل التنافس الدولي والتحولات في موازين القوى لا سيما أنها تلعب دورًا محوريًا في تشكيل بنية النظام الدولي والسيطرة عليه عبر توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات الاستراتيجية، ما يمنحها القدرة على مواجهة التحديات العالمية، مثل بروز قوى منافسة كالصين وروسيا، إضافة إلى الأزمات العالمية مثل التغير المناخي، الأوبئة، وأزمات الطاقة.

لذلك، تستند استدامة الاستراتيجية الأمريكية في قيادة النظام الدولي إلى عدة عوامل رئيسية، منها القوة الاقتصادية التي تعزز نفوذها وهيمنتها عبر التجارة والأسواق المالية، والقوة العسكرية التي تمكنها من فرض توازنات أمنية وحماية مصالحها الحيوية حول العالم. كما يُعتبر الابتكار التكنولوجي عنصرًا استراتيجيًا مهمًا في تعزيز قدرتها على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الجانب الدبلوماسي دورًا في بناء التحالفات الدولية ودعم النظام القائم على هذه القواعد، لا سيما أن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، تسهم في تعزيز القوة الناعمة للولايات المتحدة، مما يدعم مكانتها وقيادتها في النظام الدولي.

بالاستناد إلى ما سبق، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية إلى المحافظة على تفوقها في مواجهة الصعود الصيني، وذلك من خلال تعزيز التعاون مع شركائها للحد من هذا التأثير، خاصة في ميادين التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة. كما تعمل على اتخاذ خطوات فعالة للحد من نفوذ كل من الصين وروسيا معًا. وفي هذا السياق، أصدرت وثيقة تحمل عنوان "إطار العمل الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ"، لتؤكد على أهمية ضمان أن تظل هذه المنطقة حرة ومفتوحة. بناءً على ذلك، يوجه صانعو السياسات الأمريكيون جهودهم نحو تعزيز الشراكات مع الحلفاء لإنشاء تحالف دولي يواجه تحديات متباينة، تشمل النزاعات الإقليمية والأزمات الاقتصادية والبيئية، وهو ما يشكل عنصرًا محوريًا في الاستراتيجية الأمريكية.

في الختام، تركز الاستراتيجية الأمريكية على تعزيز الاستدامة كأداة لتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي، ورغم مساعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على موقعها المهيمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة متزايدة لاعتماد سياسات تتسم بالعدالة والانفتاح والشراكة الدولية، لذلك، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التوازن العالمي وضمان الأمن والتنمية المستدامة، ما يجعلها عاملاً أساسياً في صياغة وتوجيه سياسات النظام الدولي بل وتعزيز العلاقات الدولية بشكل أكثر شمولاً، وبذلك تدعم دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي.

الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تسلط الضوء على الاستراتيجية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز سيطرتها على النظام الدولي. لا سيما أن هذه الاستراتيجية تتسم بمزيج متوازن بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، إلى جانب مرونتها في التعامل مع التحديات العالمية، بهدف تحقيق التفوق في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بما يضمن حماية المصالح الأمريكية على المستوى العالمي.

أولاً: الاستنتاجات:

1. تواجه الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات، لكنها لا تزال تحتفظ بمكانتها كقوة عظمى بفضل قدرتها على التكيف مع التحولات العالمية، ويزداد هذا الأمر أهمية مع صعود نفوذ دول كالصين وروسيا، حيث تعتمد واشنطن على استراتيجيات محكمة لمواجهة القوى المنافسة واحتوائها.
2. ترتكز الاستراتيجية الأمريكية على دمج القوة العسكرية، والقوة الناعمة، والنفوذ الاقتصادي، مع التركيز على تعزيز العلاقات التجارية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان إذ تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة من خلال تحقيق توازن بين استخدام القوة العسكرية والجهود الدبلوماسية لتعزيز مكانتها وشرعيتها دولياً.

3. أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عن التزام راسخ بوضع استراتيجيات مستدامة تعزز مكانتها القيادية في النظام الدولي، وذلك عبر توسيع شبكة تحالفاتها واستثمارها في مجالات التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، ومع ذلك، تصطدم هذه الجهود بتحديات معقدة، مثل تصاعد النزعات القومية، وتغير المناخ، والأزمات الاقتصادية، ما يستدعي اعتماد نهج أكثر مرونة وشمولية لمواجهتها.
4. تُبرز الاستراتيجية اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات بعيدة المدى تضمن الحفاظ على موقعها الريادي، حتى مع التحديات التي قد تنشأ مستقبلاً نتيجة التحولات الدولية في النظام الدولي.

ثانياً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى عددٍ من التوصيات منها:

1. يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على تعزيز حضورها الدبلوماسي على الساحة الدولية عبر بناء شراكات متينة ودعم المؤسسات الدولية، بدلاً من الإفراط في استخدام القوة العسكرية.
2. يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية صياغة استراتيجيات فعّالة لإدارة التنافس الدولي مع الصين وروسيا، مع الحرص على تفادي أي صراعات واسعة قد تعرض استقرار النظام الدولي للخطر، إضافة إلى ذلك، ينبغي لها تعزيز التعاون مع القوى الصاعدة لدعم استدامة استقرار النظام الدولي.
3. ينبغي أن تركز الاستراتيجية الأمريكية على دعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية كركيزتين أساسيتين لبناء الثقة بالنظام الدولي، ويتطلب ذلك تقديم أمثلة واضحة تعكس التزامًا فعليًا بقيم ومبادئ هذا النظام، بهدف تعزيز دورها الريادي فيه.
4. يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في الاستثمار في الابتكار التكنولوجي بهدف تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية، مع إعطاء أولوية لتطوير البحث والتطوير في التقنيات التكنولوجية المتقدمة، مما يساهم في ترسيخ مكانتها كقوة عالمية رائدة في مجال الابتكار.

قائمة المصادر

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب.

- احمد، عبد الله سيد، طلعت نوري علي. (1988).***حرب النجوم تكنولوجيا و آفاق***، (ط2)، عمان -الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- أمين، سمير، وآخرون. (2004).***العولمة والنظام الدولي الجديد***، (ط1)، بيروت- لبنان: سلسلة كتب المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية.
- جواد، أنمار. (2019). ***الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة***، (ط1)، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- شعراوي، سالي نبيل. (2019).***العلاقات الصينية الأمريكية.. و أثر التحول في النظام الدولي***،(ط1)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- عبد السلام، محمد. (2019)**.***الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول***، (ط1)،مصر: بدون دار نشر.
- العساف، سوسن. (2008).***استراتيجية الردع: العقيدة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي***، (ط1)،بيروت:الشركة العربية للأبحاث والنشر.
- الغريب، فنسان. (2008).***مأزق الامبراطورية الأمريكية***،(ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مازار، مايكل جاي، وآخرون. (2017).***خيارات بديلة للساسة الأمريكية نحو النظام الدولي***، (ط1)،سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة .RAND
- الناصرين، سلام خطاب. (2000).***الإعلام والسياسة الخارجية الامريكية: دراسة في الاختراق الاعلامي الأمريكي للوطن العربي***، (ط1)، بغداد- العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.
- النقر، على سيد. (2009).***السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية***، (ط1)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

2- الدوريات والمجلات.

- عبد القادر،رامي. (يونيو 2021). السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن تجاه إيران، ***مجلة مدارات ايرانية***، العدد12، مجلد 3، ص142-143.

3- المو اقع الإلكترونية باللغة العربية:

- احميدان،حسن. (2020/11/23).***سياسة بايدن تجاه ايران***، استرجعت في تاريخ 2025/01/20، من https://2u.pw/vhuWd010

- أليسون، جراهام. (2021/01/20). ***الإرث الثقيل.. عشرة تحديات تواجه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد***، استرجعت في تاريخ 2024/12/25، من https://2u.pw/vv3dpEcd
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016/01/01). ***أهداف التنمية المستدامة***، استرجعت في تاريخ 2025/01/26، من https://www.unep.org/ar/explore-topics/sustainable-development-goals/about-ahdaf-altnmyt-almstdamt
- موقع الرسالة. (2021/05/03). ***تعرف على خطة بايدن لوقف تفوق الصين التقني***، استرجعت في تاريخ 2025/10/10، من https://2u.pw/jIh51tzc.
- الرشيدي، حسن. (2013/06/26).***النووي الإيراني والموقف الأمريكي***،، استرجعت في تاريخ 2025/01/20، من https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=2970
- عبد العاطي، عمرو. (2021/03/9). ***عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن***، استرجعت في تاريخ 2024/12/28، من https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6128
- عودة، نبيل. (2021/03/18). ***التكنولوجيا والتنافس العالمي على الهيمنة***، استرجعت في تاريخ 2025/01/15، من https://2u.pw/OBiyBSk
- فرج، محمد. (2021/03/14) .***قراءة في وثيقة الأمن القومي الأميركية.. الصين التحدي الأكبر***،استرجعت في تاريخ 2024/12/28، من https://2u.pw/HvWxxAp
- القصاص، أنس. (2015/08/10). ***قراءة نقدية للاستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015***، استرجعت في تاريخ 2025/01/02، من https://www.ida2at.com/author/anas-el-qasas/
- المنشاوي، خالد. (2021/01/21). ***5 تحديات اقتصادية تواجه بايدن أبرزها الحرب التجارية مع الصين***، استرجعت في تاريخ 2024/12/25، من https://2u.pw/QMdFYtRJ
- وزارة الخارجية الأمريكية. (2020/05/20). ***النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية الصين الشعبية***، استرجعت في تاريخ 2024/12/25، من https://2u.pw/fYJadqDg.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

1- الكتب باللغة الإنجليزية:

- Landau, Ralph, & Rosenberg, Nathan, (1988).*Globalization of Technology: International Perspectives*.Strategies for U.S. Economic Growth,United States of America, National Academies of Sciences,

2- رسائل وتقارير ودراسات وبحوث علمية باللغة الإنجليزية:

- Sharon, Claude. (2009). 'National Security Strategies: Security from What, for Whom, and by What Means,' ***Journal of Homeland Security and Emergency Management***., Vol. 6, Issue 1, pp.1-26.

3- رسائل الدكتوراه باللغة الإنجليزية:

- Barrick, Nathan D., (2019) "For the Common Defense: The Evolution of National Security Strategy-Making Institutions & Impact on American Grand Strategy " ,*Ph.D*. University of South Florida.

4- مو اقع الكترونية باللغة الإنجليزية:

- Balanche, Fabrice. (2018). ***The United States in Northeastern Syria. Geopolitical Strategy Cannot Ignore Local Reality***., (Visited on. 10 Jan. 2025). at: https://2u.pw/VRgFPIje
- Biden, Joseph R.. (29 Mar, 2021). ***The Interim National Security Strategic Guidance***, (Visited on. 20 Jan. 2025). at: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11798
- U.S. Mission to France.(Mar.3,2021).***State Secretary Blinken : A Foreign Policy for the American People***, (Visited on. 25 Jan. 2024) at: https://fr.usembassy.gov/state-secretary-blinken-a-foreign-policy-for-the-american-people/
- Cohrs, Patrick O.,(2018). ***"Pax Americana": the United States and the transformation of the 20th century's global order***, (Visited on. 25 Dec. 2024) at:https://doi.org/10.1590/0034-7329201800202
- Cordell, Kristen. (Apr.,12,2021).***It's Time for the United States to Reengage with the SDGs***, starting with SDG 16, (Visited on. 26 Jan. 2025) at: https://2u.pw/Xn4otY33

- Daalder, Ivo H. & James M. Lindsay. (Janu.,1. 2003). ***The Globalization of Politics: American Foreign Policy for a New Century***,(Visited on. 26 Jan. 2025) at: https://2u.pw/k9R8RrM6
- Das, Satyajit.(Sep., 07, 2018) ***How the US has made a weapon of the dollar.***(Visited on. 26 Jan. 2025) at: https://economictimes.indiatimes.com/
- Global Sustainable Development Report. (2019), ***The Future Is Now Science for Achieving Sustainable Development***. (Visited on. 26 Jan. 2025), at: https://2u.pw/xmlPWih8
- Kagan, Robert. (2016).***Why America Must Lead***. (Visited on. 10 Jan. 2025) at: https://www.bushcenter.org/catalyst/leadership/why-america-must-lead
- Kyl, Jon & Lieberman, Joseph. (2016). *The Case for American Internationalism*, (Visited on. 25 Jan. 2025) at: https://2u.pw/TNiITXBw
- Mills, Robin, (May 23, 2019).***The US isn't protecting oil supplies from the Middle East, it wants to control prices as foreign policy***., (Visited on. 26 Jan. 2025)at: https://2u.pw/mMVypfc6
- Packard, Nathan, & Jensen, Benjamin. (Nov,.30, 2020).***The Next National Defense Strategy***, (Visited on. 20 Jan. 2025)at:https://warontherocks.com/2020/11/the-next-national-defense-strategy/
- Porter, Patrick, (2018). ***Why America's Grand Strategy Has Not Changed: Power, Habit, and the U.S. Foreign Policy Establishment***. (Visited on. 05 Jan. 2025), at: https://2u.pw/VumXI3WS
- Simón, Luis, (2016).***Balancing Priorities in America's European Strategy***, (Visited on. 25 Jan. 2025), at:https://press.armywarcollege.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2820&context=parameters .
- Stocker, Marc, &Others. (Feb.,27,2017). ***Understanding the global role of the US economy***. (Visited on. 25 Jan. 2025), at: https://cepr.org/voxeu/columns/understanding-global-role-us-economy
- Stolberg, Alan, (July 19, 2020). ***How Nation-States Craft National Security Strategy Documents***. (Visited on. 25 Jan. 2025), at:https://press.armywarcollege.edu/monographs/539/.
- Department of Defense.(2018).***Summary of 2018 the National Defense Strategy of The United States of America, Sharpening the American Military's Competitive Edge***, (Visited on. 26 Jan. 2025).at:https://www.dau.edu/node/178546
- The United States Military's Contribution to National Security,(June 2015). ***The National Military Strategy of the United States of America 2015***, (Visited on. 30 Jan. 2025)at: https://2u.pw/IzBv7eK
- Thompson ,Dean.(2016).***America launches strategy to reignite global economy. U.S. Embassy in Georgia.***, (Visited on. 25 Jan. 2025) at: https://ro.usembassy.gov/tag/dean-thompson/.
- W.w. Norton company.(2021).***Foreign Policy And Democracy, Ebook, American Government***,. (Visited on. 25 Jan. 2024) , at:https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1666531870.pdf